



MAISON  
DU FUTUR

بيت المستقبل

# أوراق سياسية

- رقم ١٦ -

٢٠١٧

## لبنان ٢٠١٨: ما الجدوى من الانتخابات العامة؟

جوزيف مایلا



Konrad  
Adenauer  
Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة  
لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي  
لمؤسسة كونراد آديناور ولمؤسسة  
بيت المستقبل. وعليه، فإن مسؤولية  
المعلومات والأراء الواردة فيها تقع  
على عاتق الكاتب وحده.

# لبنان ٢٠١٨ : ما الجدوى من الانتخابات العامة؟

بعد مخاض طويل ومداولات مستفيضة حول الصيغة المفترضة للقانون الأمثل، أقرَّ البرلمان اللبناني في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٧، قانون انتخاب جديد لتجري على أساسه الانتخابات التشريعية في ربيع عام ٢٠١٨.

رحب مؤيدو الانتظام الدستوري بولادة هذا القانون وإجراء الانتخابات بعد مضي أكثر من ثمان سنوات على ولاية البرلمان الحالي إثر التمديد له ثلاث مرات متتالية. في حينه، لم تبدِ إطالة عمر مجلس النواب لأكثر من أربع سنوات بالخطوة غير الاعتيادية، إذ ألغى لبنان تمديد الولايات الدستورية “للملائمة”，بغرض تخطي الأزمات الناجمة عن الظروف السياسية المضطربة التي يمرّ بها. وكان اللجوء إلى تمديد ولاية مجلس النواب قد بدأ في أعقاب الانهيار الكبير الذي شهدته الحياة البرلمانية إثر اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥، فاستمر تمديد ولاية البرلمان المنتخب عام ١٩٧٢ حتى العام ١٩٩٢، تاريخ إجراء أول انتخابات في خلال عقدين من الزمن، هذا إذا استثنينا العملية غير الاعتيادية لتعيين ٤٠ نائباً عام ١٩٩١، شغلوا مقاعدهم لفترة وجيزة. جرت الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ بعيد إقرار وثيقة الوفاق الوطني أو اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، والذي أسفر عن تعديل الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦. وجرى التمديد على مراحل للسلطة التشريعية الحالية المنتخبة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ لأكثر من ولاية ثانية بدل الولاية الواحدة التي ينص عليها الدستور. قبيل هذه الانتخابات، دخل لبنان أزمة شغور سدة الرئاسة، بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مع انتهاء الولاية الممددة لرئيس الجمهورية العماد إميل لحود (١٩٩٨-٢٠٠٧) [وبكله، مدد مجلس النواب ولاية الرئيس الياس الهرواني ١٩٩٨-١٩٨٩]. وجاء انتخاب الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ نتيجة لاتفاق الدوحة الذي أقرَّ في ٢١ أيار/مايو من العام نفسه، بعد عرض القوة الذي نفذه حزب الله مطلع ذاك الشهر في مناطق بيروت الغربية ذات الأغلبية السنوية. وسمحت “المصالحة” التي جرت في الدوحة وانتخاب العماد سليمان رئيساً للجمهورية بإجراء

الانتخابات العامة في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. بعد أربع سنوات، تم تأجيل الانتخابات العامة التي كان مقرراً إجراؤها في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣ بسبب عدم التوافق على قانون انتخاب جديد، فمدد البرلمان ولايته ١٧ شهراً انتهت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤. إلا أن الأوضاع في سوريا أخذت مساراً مأساوياً عام ٢٠١٤، فاعتبرت الظروف غير مؤاتية لإجراء انتخابات سليمة، وعمد مجلس النواب إلى تمديد ولايته للمرة الثانية حتى العام ٢٠١٧ وللمرة الثالثة حتى العام ٢٠١٨. سيطرت التجاذبات على الحياة السياسية في البلاد، لا سيما في ظل المعارضة الشرسة لتوتر حزب الله في الحرب السورية، إذ تخوّف الكثيرون من أن يسفر عن اصطدامات مذهبية تهدّد الأمن الداخلي وتعزّز الانقسام الطائفي في البلاد. هل كانت هذه الأسباب كافية لتأجيل الانتخابات العامة؟ ربما لا، ولكن هذا ما حصل.

وهكذا، في سياق التمديد لمجلس النواب وعلى الرغم من كل الانحرافات والانتهاكات الدستورية، قد تبدو العودة إلى الحياة الديمقراطية دليلاً على مرونة النظام السياسي اللبناني الذي بقي محافظاً على ثوابته وأهمها صيغة العيش المشترك التي قام عليها لبنان الحديث، مع كل الخضات التي تعرض لها نتيجة لارتدادات الأحداث الإقليمية والداخلية. في المقابل، قد يرى آخرون في هذا الأمر عجزاً بنبيواً متناماً للمؤسسات الدستورية عن إنشاء دولة حديثة تقوم على المواطنة والمساواة والتطور. إن الأزمات الاجتماعية المرتبطة بترهل الإدارة العامة وحالها المتردية وعجز الميزانيات المتعاقبة وعبء الدين العام المائل وخدمته، كلها عوامل جعلت لبنان من أكثر الدول ضعفاً في العالم، سياسياً ومالياً. إن سوء إدارة الخدمات العامة لا سيما المياه والكهرباء والصحة، والبنية التحتية المتهارة والإدارة الكارثية لجمع النفايات المنزلية والصناعية وتثير ذلك على الصحة العامة، فضحت أمام الرأي العام بشكل جلي فساد بعض الطبقة السياسية ونفعيتها. إن لبنان الذي بناه من كوارث الحرب يمكن أن يسقط نتيجة لإفلاس الدولة وفشلها. هذه الرؤية لم تعد مجرد فرضية، إذ أن المؤشرات الدولية من أجل لبنان تسعى أكثر من أي وقت مضى لتأجيل وقوع المحظور نتيجة لاستحقاقات مالية باهتة بسبب الركود الاقتصادي المستمر وفشل سياسات الإنعاش الاقتصادي وتداعيات وجود اللاجئين السوريين على البنية التحتية والعمالة، فضلاً عن غياب الأمن السياسي.

تحلى الأثر السياسي لهذا الاضطراب المجتمعي بعودة الحياة إلى المجتمع المدني الذي وصل انتقاده الطبقة السياسية قبيل الانتخابات العامة إلى ذروته. اليوم وأكثر من أي وقت مضى، يمكن أن يشهد الاستحقاق الانتخابي المقبل مسألة هذه الطبقة السياسية على أيدي قوى المجتمع المدني. الفيصل يبقى قدرة تشكيلات المجتمع المدني على الاتحاد حول خطة وأجندة سياسية واضحة والمجتمع بمصداقية كافية تسمع لها بتقديم خيار بديل موثوق به. تمكنت هذه التشكيلات في الانتخابات البلدية الأخيرة، وخصوصاً في العاصمة بيروت، من انتزاع ٤٠٪ من أصوات الناخبين. إلا أن هذا النجاح تقوض بفعل عدم تماسك هذه القوى وغياب التخطيط الاستراتيجي عن عملها، مما يعكس استمرار عجز الشباب الذي بات يعي أكثر فأكثر إفلاس نخبه عن فرض مطالبه على مجتمع تسسيطر عليه الهواجس والمخاوف الطائفية. ومع ذلك، وبسبب حجم الكارثة الإيكولوجية، قد تشهد الانتخابات العامة المقبلة نجاح بعض الأصوات في إحداث اختراق دون أن تتمكن من استقطاب جموع لتنقفي خطاهما.

من هذا المنطلق، من غير المجدي بل من المضلل المساواة بين معسكر سياسي يحافظ على السلم الأهلي عبر التسويات الطائفية، ومجتمع مدني عابر للطوائف ويقوم على المواطنة. فالانقسامات في لبنان أكثر تعقيداً إذ أنها تجمع بين ثقل الخصوصيات والزعamas المحلية، واللاعدالة الاجتماعية والمناطقية التي تفاقمت بفعل إفقار الطبقة الوسطى والتدخلات الخارجية. في ظل نظام سياسي يتأثر بالاضطرابات الإقليمية الخيطية به، تعمل هذه الانقسامات على تغذية المشاعر الطائفية وإثارة المخاوف والبالغة في حجم الأخطر المحدقة، كما تحمل التحديات السياسية التي لا يعمل أحد على معالجتها أبداً طائفية. مرة أخرى، ستكون الغلبة للمنطق الطائفي. ستجري الانتخابات العامة في ظل قانون انتخاب يثبت التوزيع الطائفي للمقاعد ويأخذ بعين الاعتبار التوزيع الطائفي للسكان في البلاد. لن نشهد إلغاء الطائفية الذي نصّ عليه كل من اتفاق الطائف والدستور. ومع ذلك، سيستمر الجدل السياسي بين الذين ينادون بإلغاء الطائفية والذين يتحدون عن ضرورة استئصال الطائفية من النفوس أولاً قبل النصوص. هذه اللعبة ما هي إلا تراشق متفق عليه ضمنياً بين من يلعب دور الخائف الذي تحمي الطائفية ومن يلعب دور البطل المطالب بولوج عصر حداثة ما بعد الطائفية عبر إلغائهما، وهو في الحقيقة

طائفي مثلهم. هذا ”التكاذب المتداول“ ترتج له اللغة الخشبية للطبقة السياسية وفق منطق أن لا أحداً يرفض سلفاً إلغاء الطائفية السياسية والإدارية، لكن تحقيق ذلك يبقى مستحيلاً لأنه يهدد الحياة السياسية في البلاد. الأكثر حنكة بين السياسيين ينذر بالطلبة بإلغاء فوري للطائفية السياسية وترك قانون العدد، أي ”الديمقراطية“، يتحكم بالمسار السياسي. الأكثر محافظة بينهم سيطالبون باعتماد العلمنة الكاملة (دستور وقانون مدني موحد للأحوال الشخصية)، ولكن في حال استحالة اعتمادها، يبقى الركون إلى النظام الطائفي أجدى. هذا التبارز الكلامي الطائفي الذي يتارجح بين المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية والإبقاء عليها لأنه لا مفرّ منها، ليس سوى غطاءً لممارسات طائفية وتحسیداً لآفة نظام لا يعمل إلا لتعزيز مصلحة المست�دين منه. يبقى أنه في ضوء التطورات الإقليمية، أعادت الحروب في سوريا والعراق الطائفية التي تميز النظام السياسي اللبناني إلى الواجهة من الباب العريض. إن الخوف من انزلاق المنطقة إلى أتون الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي بحق الجماعات والأقليات الطائفية أو حتى أبناء الطائفة السنّية الذين يناهضون فكره المتطرف، يجسم على كاهل الأقليات في المنطقة كسيف مسلط على رقباها طال خوف وصوله حتى اللبنانيين، على الرغم من تجربة الحرب الأهلية المريرة التي عاشوها طيلة ١٥ عاماً. اليوم، تجري الانتخابات اللبنانية في ظل تحولات خطيرة، أهمها استمرار الحرب السورية، تصاعد نفوذ إيران وتدهور الوضع على حدود لبنان الجنوبي. وكما جرت العادة، ولكن بجلاء أكبر هذه المرة، ستكون الانتخابات اللبنانية ”انتخابات إقليمية“ إذا صَحَّ التعبير.

## تداعيات الوضع الإقليمي

منذ اندلاع الحرب السورية، يعيش لبنان في وضع مضطرب ومحفوظ بالمخاطر الجسيمة. ولا يبالغ إذ نقول إن نجاة لبنان من انتقال العنف الدائري في سوريا إلى أراضيه هي ضرب من الإعجاز، لا سيما بعد ما حصل في العراق حيث تعاظم شأن الجماعات المتطرفة ونجاح تنظيم داعش الإرهابي في السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق في كلا البلدين. كان من الممكن للنزاع السوري أن يتمدد إلى لبنان، خصوصاً وأن التاريخ يشهد عجز لبنان عن التأي بنفسه عن أزمات عدة عصفت بالمنطقة، بدءاً من انحرافه إلى أتون أعمال العنف الإقليمية التي شهدتها عام ١٩٥٨ إثر إعلان قيام الجمهورية العربية

المتحدة، مروراً بتصاعد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ وفتحها لجهة قتال مع إسرائيل على حدوده الجنوبية، وصولاً إلى قرار إسرائيل إنهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان عام ١٩٨٢ أو إجبار العماد ميشال عون على التناحي عام ١٩٩٠ في سياق اجتياج صدام حسين للكويت.

إن الوضع الإقليمي الراهن عام ٢٠١٨ لا يقلّ توتراً عن الفترات الزمنية التي أسلفنا ذكرها. وعلى الرغم من أن لبنان ليس في حالة حرب، يبقى محاطاً بنزار من الحروب الإقليمية ومهدداً بتداعياتها الآنية والمخاطر التي قد تنتج عنها مستقبلاً. وفي الوقت الذي يتعرض فيه لبنان تعرضاً مباشراً للصدمات السياسية المزلزلة التي تمرّق المنطقة منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، عرفت سوريا والعراق ضعف الدولة وتقسيم أواصر البلاد اللذين عاشهما لبنان سابقاً. مع استمرار الصراع في سوريا، حاولت الجماعات المتطرفة التي يقاتلها النظام السوري نقل النزاع إلى لبنان. تذكر جيداً كيف اضطرب الجيش اللبناني إلى خوض معارك مع هذه الجماعات في منطقة عرسال وجرودها عند سلسلة جبال لبنان الشرقية. ففي شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٤، اختطف ٣٠ جندياً لبنانياً، قُتل منهم أربعة. وحتى العام المنصرم، بقيت المنطقة تشهد معارك بين حزب الله وجبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) مدعومة من مقاتلي داعش. استطاع لبنان جراء معارك ضارية من المؤهل دون وصول فوران النزاع السوري إلى أراضيه أقله في شقه العسكري، إلا أنه لم ينجُ من تداعياته الإنسانية المأساوية والتي تلقى مخاطرها الجمة بظلالها على مستقبل المنطقة برمتها.

من بين جميع البلدان المجاورة لسوريا، كان لبنان البلد الأكثر عرضة للتداعيات الناجمة عن الصراع الدائر فيها وأهمها ثلاث. تمثلت العاقبة الأولى في موجات اللاجئين السوريين اللذين انتشروا في جميع أنحاء المنطقة وبلغوا حدود أوروبا. شكلت البوابة التركية منفذًا لجموع من اللاجئين السوريين الراغبين بالوصول إلى الوجهة الحلم، ألمانيا، فغادروها في رحلات شاقة سيراً على الأقدام عابرين مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، ما دفع بهذه الأخيرة إلى إغلاق الباب على نفسها وإغلاق حدودها في وجههم وأدى من بين أسباب أخرى، إلى استعادة الشعبوية زخمها في القارة العجوز. بالنسبة إلى لبنان، أخذت أزمة اللاجئين السوريين بعداً أكثر حدةً وخطورةً لأنه يستحيل على دولة تواجه تحديات في

إدارة شؤون شعبيها، إدارة وجود نحو أكثر من مليون لاجئ على أراضها. يعيش هؤلاء اللاجئين في ظروف سيئة إما في الخلاء أو في خيمات عشوائية أو في مبان قيد الإنشاء أو في الأماكن العامة أو ببساطة، يهيمون متشردين في شوارع المدن والقرى. وعلى الرغم من المساعدات الدولية التي سمحت للبنان بتأمين بعض احتياجاتهم، شكل وجودهم عبئاً كبيراً على البني التحتية في البلاد وعلى الخدمات (ارتفاع الحاجة إلى المياه والكهرباء والمقاعد المدرسية ووسائل النقل والرعاية الصحية). يبقى أن بدأً سيعجز عن التخطيط للمستقبل وإدارة موارده في وقت يتوجب عليه الاهتمام برعايا أجنب يأتوا يشكلون ما لا يقل عن خمس عدد سكانه، وبعضهم قد يستقر فيه لزمن طويل. من جهة أخرى، تشكل أزمة اللاجئين السوريين في لبنان قنبلة مؤقتة لأنها ترتبط بشكل جوهري بقضية استراتيجية راسخة في ذاكرة أطياف اللبنانيين، هي مسألة التوازنات الديمografية التي تقوم عليها الكيانية اللبنانية.

أما العاقبة الثانية التي لحقت بلبنان نتيجة للحرب السورية وأكثرها أهمية على الصعيد السياسي، فهي دون منازع تورط حزب الله اللبناني فيها إلى جانب النظام السوري. منذ انتصاره عام ٢٠٠٠ أمام إسرائيل، نصب حزب الله نفسه حامي للسيادة وبدأ نفوذه يتتصاعد على الساحة السياسية اللبنانية. يعتبر حزب الله الممثل الرئيس للطائفة الشيعية في التركيبة السياسية اللبنانية، وتقوم استراتيجيةه على أعمدة ثلاث يبدو أنه لا يحيد عنها. العمود الأول هو تثبيت موقعه كالمقاوم الأول لإسرائيل على الصعيدين الوطني والإقليمي. والعمود الثاني هو تفادي الانخراط المباشر في العمل السياسي الحكومي والبرلماني، وتقويض الاهتمام المباشر به، وتحت مظلة توجيهاته، لخلفائه من الشيعة (حركة أمل) والمسيحيين (التيار الوطني الحر). أما الحزب، فيصب اهتمامه على حشد الطائفة الشيعية كما المجتمع اللبناني برمته حول معادلته الاستراتيجية الشهيرة “الجيش والشعب والمقاومة”. ما يقوم به حزب الله على أرض الواقع هو العمل بشكل منهج على خلق مجتمع “مقاوم” تشد أزره شبكة من التضامن الاجتماعي تضم مدارس ومستشفيات ومستوصفات وتقسم المساعدة الاجتماعية، ويوطد أواصره صلابة التزام مناصريه. تجنب حزب الله الانخراط في عمل الدولة الإداري باشتئانه ما يتعلق بالشؤون الأمنية والعلاقة مع الأجهزة الأمنية وجهاز الاستخبارات العسكرية والسلطات المالية،

وانصرف إلى تعزيز جهازه العسكري. إن حزب الله هو حزب مقاتلين، هيكلته عسكرية وغايتها عسكرية، فسبب نشأته هو مقاومة المحتل الإسرائيلي عام ١٩٨٢ في جنوب لبنان، ومهمته الدائمة أبداً هي مقاومة إسرائيل حتى بعد انسحابها من لبنان عام ٢٠٠٠، وهدفه هو تحرير فلسطين المحتلة. عام ٢٠٠٨، رفع حزب الله سقف المواجهة مع الأحزاب اللبنانية الأخرى الممثلة في الحكومة، ونجح في فرض رؤيته عندما جاء إلى القوة في العاصمة بيروت في ما عرف بأحداث ٧ آيار/مايو رداً على مطالبتها بمحصر السلاح بيد الجيش اللبناني وحده.

إلا أن الحرب السورية تبقى الحدث الفاصل الذي شهد تحول حزب الله من حزب مقاوم إلى حزب مقاتل شكل جيشاً قائماً بحد ذاته. إن مشاركة حزب الله في النزاع السوري تمثل نقطة تحول رئيسية في حياة الحزب وفي تاريخ لبنان، إذ أن الدور الذي لعبه في دعم النظام السوري في حربه ضد المعارضة الديمقراطية ومن ثم الإسلاميين السوريين، أدخله إلى خضم السياسة الإقليمية من الباب العريض. بدأيةً، ساهم الحزب بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ في الدفاع عن خط الجبهة السورية في منطقتى القصیر والقلمون. كما دعم الجيش اللبناني في معاركه ضد المتطرفين السنة وساعده على تفكك الجماعات الموالية للقاعدة ولتنظيم داعش، وبعد سقوط حلب، انتشر الجيش، الذي اشتد صلبه بدعم حزب الله له، على طول الحدود السورية اللبنانية الممتدة من سلسلة جبال لبنان الشرقية وحتى مرتفعات الجولان. بمشاركة في معركة حلب، توضع حزب الله بشكل نهائي خارج مبدأ النأي بالنفس عن النزاعات الإقليمية، الذي توافقت عليه مختلف الأطراف اللبنانية في إعلان بعيداً بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٢.

هل نستطيع بعد كل ذلك اعتبار حزب الله حزباً كسائر الأحزاب؟ كان من الصعب ذلك قبل اندلاع الحرب في سوريا، فكيف بعدها وبعد الدور الذي لعبه في مجرياتها؟. إن حزب الله الذي سيكون له مرشحوه في انتخابات ٢٠١٨، يسيطر سياسته في سياق المشهد الإقليمي الأوسع، ويربط ممارساته وأهدافه بإطار موازين القوى الإقليمية والمركز المورى الذي تختله إيران ضمنها. لم يعد حزب الله مجرد حزب له نوابه وقادته أو حزبيه كما كان في السابق، بل أصبح كياناً يحيط نفسه بشبكة صلبة تقوم بهمام تعود في طبيعتها إلى الدولة. باختصار، إن حزب الله هو حزب متعدد الأوجه، يهدف تحت

خطاء هيكل حزبي إلى لعب دور الدولة. إلا أن ما صبّعه بشكل أكيد وكرّس أهميته هي مشاركته في الحرب السورية، إذ تحول معها من حزب مقاوم إلى حيّش إقليمي.

أصبح حزب الله عبر انتشاره العسكري على نطاق واسع واستثنائي، جزءاً لا يتجزأ من الجيشين السوري والإيراني، الأمر الذي غير من مهمته. في الواقع، منذ أن رسمت خطوط جبهات القتال وتمكن من إحكام قبضته عليها، أنيط بحزب الله مهمة استراتيجية يمارسها إلى جانب الجيش السوري وعناصر كتائب القدس وهي مهمة المراقبة وإحكام السيطرة. ما بدأ كدور مساند يقوم به حزب الله إلى جانب الوحدات المسلحة التي تحمي نظام الرئيس بشار الأسد، تحول إلى دور محوري وحاسم لا يمكن الاستغناء عنه. إن سقوط حلب في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتأمين خط دفاعي يمتد من شمال سوريا حتى جنوب لبنان ومرتفعات الجولان، رسخ نفوذ إيران العسكري في هذه المنطقة. إن مهمة حزب الله الاستراتيجية والتي تكتسي أهمية مطلقة في إطار الأحداث الجارية، ما هي إلا امتداداً لتطلعات إيران في المنطقة ورؤيتها لها ولستقبالها لا سيما بعد المكاسب التي حققتها إثر انتصارها في الحرب السورية.

مع الأخذ بعين الاعتبار تحول حزب الله إلى جيش في منطقة تشهد إعادة تشكيل، لن تكون الانتخابات المقبلة كغيرها بالنسبة إلى الحزب. من بين كل الأطراف والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨، وحده حزب الله يملك رؤية سياسية-عسكرية مستقبل لبنان، ترتبط ارتباطاًوثيقاً بالعمق السوري-العربي-الإيراني. فأجننته هي أجندـة إقليمية وتصوره للمنطقة يعكس منطق الصراع الدائـر بين المحاور الإقليمية. ما يعني أنه بخلاف كل الأحزاب السياسية الأخرى، يهدف حزب الله بشكل رئيس إلى تثبيـت النظام السياسي اللبناني كقاعدة صلبة مرتبطة بإيران، ما يبعـدنا مسافتـ عن مبدأ «النـأي بالنـفس» كنهج تـبعـه السياسـة الخارجية اللبنانيـة في تعاملـها مع النـزاعـات الإقـليمـية. مع الإبقاء على بـاب التـشكـيك بـصـحة هـذه النـظـرـة مـفـتوـحاً، لا مناصـ لنا من الاعـترـافـ أن قـوـةـ الأمـرـ الواقعـ رـسـمتـ الخطـوطـ العـريـضةـ لـتواـزنـ قـوىـ سـيدـومـ طـوـبـلاًـ وـنشـأـ بـعـدـ سـقوـطـ رـهـانـاتـ كـلـ الـذـينـ جـزـمواـ هـزـمةـ حـزـبـ اللـهـ فـيـ سـاحـاتـ المـعارـكـ السـورـيةـ، لـاعـبـينـ بـتـوقـعـاـتـهـمـ المـتـشـائـمـةـ دـورـ الـآـلـهـةـ الإـغـرـيقـيةـ كـاسـنـدـراـ.

ومن ذيول المعادلة الإقليمية أثر ثالث هو استمرار الخلاف السنّي - الشيعي، أو بالأصح، السعودي - الإيراني. إن الحرب الإقليمية التي انتصرت فيها إيران بدعم من روسيا، هي انتصار للمعسكر الذي خاض حرباً ثمنهابقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة. إن هزيمة داعش وتراجع السعودية ودول الخليج عن دعم الجihadيين للإطاحة بالنظام السوري ولو من تحت الطاولة، عرّى القوى السنّية الإقليمية وتركها دون مشروع بدائل يُمكّنها من مواجهة إيران. وما فاقم من سوء الوضع أكثر هي مجريات الأمور في كل من اليمن ولبنان. مع اندلاع حرب اليمن، اكتسب النزاع السعودي - الإيراني بعداً أكثر شراسة، في وقت كانت السعودية تشهد بغضب كبير خصومها في لبنان، أي قوى آذار، يُحكمون سيطرتهم على زمام الأمور في البلاد مع قبول حليفها الأول سعد الحريري ترأس حكومة يشارك فيها حزب الله. وجاء استدعاء الرئيس الحريري إلى الرياض واحتجازه فيها وإجباره على تقديم استقالته في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، ليعبر عن مدى استياءولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلطان من الأوضاع السائدة في لبنان، وتاليًا، عن حجم استفحال النزاع بين السعودية وإيران. وظهر على السطح الخلاف الحاد بينهما بعد أن كانا عرابي حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها الرئيس الحريري في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦، مع تعهد حزب الله الالتزام بمبدأ النأي بالنفس الذي انتهجه لبنان حيال النزاعات الإقليمية والمحاور المشاركة فيها. في الواقع، سئمت السعودية من اضطرارها إلى تعطية ممارسات حزب الله في سوريا لأن حليفها اللبناني يترأّس الحكومة، فلم تجد أفضل من أن تستدعيه وتحتجزه وتجبره على تقديم استقالته. هذا الحدث الرزمي لجهة تحسيده مدى تصاعد التوتر الذي يسود العلاقات بين الرياض وطهران لن يكون الأخير، وانتهاء فصل احتجاز الرئيس سعد الحريري ما هو إلا فاتحة لمواجهات مستقبلية. إن الاصطفاف الدولي المعارض بشراسة لإيران يضم دولًا عدّة بينها الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، وإضافة إلى كونه صراعاً ذات أبعاد مذهبية، فهو أيضًا صراع بين قطبين يتمتعان بنفوذ وهيمنة في المنطقة. قطبية ثنائية جديدة على المنطقة وغير متوقعة.، إن القطبية الثنائية التي كانت سائدة إبان عهد جمال عبد الناصر كانت بين قطبين سنيين.

على الصعيد اللبناني، ازداد هذا الوضع تعقيداً مع التفاهم الذي عقد على عجلة بين

التيار الوطني الحر وحزب الله برئاسة حسن نصر الله في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، مكتسباً أهمية كبرى. وفي حين جرت العادة على أن تكون التحالفات السياسية في لبنان قصيرة العمر، صمد هذا التحالف الجديد لا سيما وأنه كان يصبّ في مصلحة العماد ميشال عون لجهة سعيه إلى الجلوس على كرسي رئاسة الجمهورية. أما بالنسبة لنصر الله، فقد أمنّ هذا التفاهم لحزبه الغطاء المسيحي الماروني الذي كان يحتاجه بشدة، وكان الحصول عليه في السنوات الماضية ضرورة من الخيال. وترك حزب الله حليفه الماروني يرتج لمقوله ”الرئاسة القوية“، وهو ممسكاً بزمام الأمور مؤمّناً نوعاً من السلم السياسي المحلي يسمح له بالانصراف إلى مهامه القتالية في الخارج.

### قانون الانتخاب الجديد

في سياق هذه المشهدية، ولد قانون الانتخاب الجديد رقم ٤٤/٢٠١٧ تاريخ ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٧، الذي وعد به مرشح الرئاسة ميشال عون ليأتي ثمرة نجح التسوية الذي لطالما ميز الحياة السياسية في لبنان، تسوية على المدى المتوسط بين الذين كانوا في فترة شغور سدة الرئاسة بعد انقضاء ولاية الرئيس ميشال سليمان يسعون إلى صفقة شاملة تضم التوافق على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وقانون الانتخاب، والذين كانوا ي يريدون إجراء انتخابات الرئاسة أولاً ومن ثم إقرار قانون جديد للانتخاب. حينها، كان يلوح في الأفق حل ثالث وهو التمديد لولاية مجلس النواب للمرة الرابعة. إلا أن هذا الحل الذي يصبّ في مصلحة بعض السياسيين الذين كانوا يعتقدون باستحالة إجراء انتخابات سليمة في ظل التوتر المحلي والإقليمي، كان ليزيد من اختلال ثقة الرأي العام بالطبقة السياسية التي ما برحت تعمل على إعادة إنتاج نفسها مستفيدة من الظروف الراهنة. إلى هذا، كان التشكيك في شرعية مجلس النواب المنشأ أصلاً، ليصل إلى ذروته. عندما تعهد بإقرار قانون انتخاب جديد بعيد انتخابه، مهدّ المرشح ميشال عون الطريق ومساعدة حليفه حزب الله حل الأزمة بالشكل الذي حُلت به. إن شرط إقرار قانون انتخاب جديد قبل إجراء أي انتخابات أخرى رئاسية كانت أم تشريعية، كان ليعيق أي مسعى للخروج من الأزمة، لأن مسأليّ تقسيم الدوائر الانتخابية واعتماد النسبة أو الأكثريّة كانتا لتعمق الانقسام بين أطراف الطبقة السياسية وتأخراً عودة الحياة الطبيعية إلى المؤسسات الدستورية. لذلك، انتخب ميشال عون رئيساً للجمهورية

وانكب الأطراف الذين ساهموا في انتخابه على وضع قانون انتخاب توافقي. وجاء هذا الأمر ليتّوّج الجهود المشتركة التي بذلتها الفعاليات الشيعية والسنّية والمسيحية (باستثناء حزب الكتائب)، والتي دعمت العهد الجديد. في الواقع، حرص مشروع القانون الجديد على طمأنة المعارضين السياسيين والمشككين، مؤكداً لهم أن مصالحهم ستؤخذ بعين الاعتبار. ومن بين الإجراءات التي اعتمدت لهذه الغاية كيفية تشكيل الرعامة الدرزية للوائحها في الشوف وضم الأقضية الشمالية الكورة والبترون وزغرتا وبشرى ذات الأغلبية المسيحية أو نقل أصوات الأقلية المسيحية في دائرة بيروت الثانية (ما كان يعرف سابقاً بيروت الغربية ذات الأغلبية الإسلامية) إلى دائرة بيروت الأولى (ما كان يعرف سابقاً بيروت الشرقية ذات الأغلبية المسيحية) وغيرها من الإجراءات. إن إقرار القانون الجديد بتاريخ ١٦ حزيران / يونيو ٢٠١٧ بإجماع النواب الـ ١١٥ الذين شاركوا في التصويت عليه من أصل ١٢٧ نائباً (يتألف مجلس النواب من ١٢٨ نائباً ومع وفاة النائب عن قضاء حزین ميشال حلو أصبح عدد النواب ١٢٧)، جاء ليصادق على تفاهمات مسبقة ويرسم مناطق نفوذ انتخابية وفقاً لمصالح الأحزاب.

ما هي ركائز قانون الانتخاب الجديد؟ بين خيار اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النظام النسي، (وهو مطلب الأحزاب الشيعية) والعودة إلى خيار النظام الأكثر ضمن "دوائر صغرى" أو "أقضية" الذي يجسده قانون الستين (وهو الخيار الأفضل للأحزاب المسيحية)، اتجه القانون الجديد نحو صيغة وسطية نتيجة لتسوية سياسية اعتمدت تقسيم البلاد إلى ١٥ دائرة انتخابية كبرى تضم ٢٦ قضاء، تساعد كما في السابق على توزيع المقاعد على الطوائف وتجرى فيها الانتخابات على أساس القائمة النسبية (وليس على أساس اعتماد البلاد دائرة انتخابية واحدة كما ذكرنا أعلاه)، تحت مظلة تصويت أكثرية عبر ما يسمى بـ "الصوت التفضيلي". إن الصوت التفضيلي الذي تفتقت عنه العquerية اللبنانيّة الباحثة دوماً عن التسويفات الطائفية، يمنع الناخب حق اختيار مرشحه "المفضلي" من ضمن اللائحة التي يصوت لها، كما يسمح بترتيب المرشحين من طائفة واحدة في اللوائح المختلفة والذين يسعون لشغل مقعد الطائفة نفسه على صعيد القضايا. اللوائح الفائزة هي التي تحظى بأكبر حاصل انتخابي في الدائرة الناتج عن قسمة عدد المقاعد على عدد الناخبين. أما الأصوات التفضيلية فهي

تحدد رتب المرشحين وفقاً للمقاعد المخصصة لطوائفهم في كل قضاء وبالتالي الفائزين بها. (للاطلاع على تفاصيل القانون الجديد والتعليقات التي أثارها يرجو مراجعة التقرير الذي صدر عن بيت المستقبل في أعقاب ندوة عقدها حول هذا الموضوع بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧).

على المرء إلا يجهد نفسه في البحث عن أي منطق سياسي معقد وراء هذه الصبغية، لأنه بكل بساطة غير موجود. إن الصوت التفضيلي هو بدعة لبنانية ولا وجود له في أي نظام من الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العالم. إن المنطق السياسي وراء صياغة قانون الانتخاب الجديد لا سيما "إختلاف" الصوت التفضيلي، يبدو وكأنه "مكافأة" لكل مرشح كان يمكن أن يخسر المعركة بسبب فرض الأحزاب لمرشحيها. ومع أن هذه الفكرة تبقى فرضية حتى إثبات العكس عبر ممارسة الناخبين، فالصوت التفضيلي سيأخذ من درب مرشحي الأحزاب أصواتاً لتصل إلى مصلحة مرشح الطائفة الذي دون أدنى شك سيختاره الناخب. إن المنطق وراء تشكيل اللوائح يحتم توزيع المقاعد ومنطق الصوت التفضيلي يحتم الخيار الطائفي، إذا ما اعتربنا أن الناخب الماروني أو السنفي أو الدرزي سيمنح صوته لمرشح طائفته الماروني أو السنفي أو الدرزي. هذه المقاربة ما هي إلا جائزة ترضية للذين كانوا خلال النقاشات التي سادت حملات الانتخابات التشريعية السابقة يسعون لقانون يكون فيه التصويت طائفياً بحيث ينتخب أبناء كل طائفة نوابهم من الطائفة نفسها. مشروع القانون هذا الذي أطلق عليه اسم القانون الأرثوذكسي (لأن من رفعه عام ٢٠١٣ هم نواب ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسيّة اليونانية) لم يصدق علىه. الفرضية الثانية وراء الصوت التفضيلي هي السماح بفوز مرشحين "دخلاء" من خارج الطبقة السياسية، أي الزعامات التقليدية والأحزاب، لا علاقة لهم بالتيارات السياسية التي تتنافس على الساحة السياسية اللبنانية وترشحوا على خلفية معارضتهم لكل هذه التيارات أو مجرد تسجيل موقف احتجاجي منها، أو ضمن لائحة تمثل قوى المجتمع المدني. إن النتائج الباهرة التي حققتها لوائح المجتمع المدني في الانتخابات البلدية الأخيرة خصوصاً في بيروت كانت مفاجئة. ومع ذلك، وفي ظل نظام الانتخاب النسبي المجين الذي اعتمد، من غير المرجح أن يفوز مرشح من قوى المجتمع المدني المشتلة أصلاً. يبقى هذا الاحتمال مجرد فرضية بانتظار ما سيتتيح عن التطبيق الفعلي لقانون

الانتخاب، دون أن نضع جنباً للأسف، ما يمكن أن تؤدي إليه نعمة الصوت التفضيلي من استشراء للفساد وشراء للأصوات.

استناداً إلى ما أسلفناه، وباستثناء اعتماد لبنان للمرة الأولى قانون انتخاب يقوم على النسبية، لم يأت القانون الجديد بأي تغييرات جوهرية. بل لا بالغ إذ يقول إنه جاء هجيناً ومتاثراً انتخاب أكثر بحسب اعتماد الصوت التفضيلي الذي يلغى إلغاء شبه كاملاً المفاعيل المرجوة من اعتماد النظام النسبي، لا سيما جلحةتمكن وجوه جديدة من خارج النادي السياسي الحالي دخول القبة البرلمانية. لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنه جرى استبعاد مشروع قانون عقلاني وضعته هيئة برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس عام ٢٠٠٦، اعتمد النظام المختلط الذي يجمع بين النظمتين الأكثرية والنسيجي، ويتيح للناخب أن يختار في آن واحد ممثلين ينتخبهم في القضاء على أساس النظام الأكثرية وأخرين ينتخبهم في الحافظة على أساس النظام النسبي. إلى هذه، يبقى قانون الانتخاب الجديد قانوناً يكرّس المعاشرة الطائفية ويشدّ العصب الطائفي، كما أنه لم يلحوظ كوتا نسائية ولم يخض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً وأبقاها ٢١ سنة، كما أنه لم يعتمد إجراءات واضحة وشفافة لضبط سقف الإنفاق. ولعل أخطر تداعيات هذا القانون هو اللامساواة بين اللبنانيين: إن عدد الأصوات التي ستأتي بالنواب إلى البرلمان تختلف اختلافاً كبيراً بين دائرة وأخرى. إلى هذا، لن ينضم النواب الستة الذين خصصهم القانون الجديد لتمثيل الاغتراب اللبناني إلى البرلمان إلا بعد انتخابات عام ٢٠٢٢ على الرغم من أن المغتربين سيذلون هذه الانتخابات بأصواتهم في الخارج. وأخيراً لن ترى الهيئة الوطنية للانتخابات النور. إن الثورة الانتخابية وسلة الإصلاحات التي كانت متوقعة لم تحصل، وما على الناخب اللبناني إلا مواصلة انتظارها. أخيراً، لا بدّ في هذا السياق من طرح سؤال محوري: ماذا نترقب من هذه الانتخابات التي تجري في الإطار الإقليمي الذي أسلفنا الحديث عنه ووفق قانون الانتخاب هذا؟ بمعنى آخر ما جدوى الانتخابات العامة؟

## المشهد السياسي في لبنان

تستحيل الإجابة عن هذا السؤال دون الأخذ بعين الاعتبار ميزان القوى الموجود على

الساحة السياسية اللبنانية والذي فرض نفسه عليها تدريجياً وسيبقى مهيمناً عشية الانتخابات العتيدة.

طرأت خلال السنوات الماضية تحولات جذرية على ميزان القوى بين مختلف الأطراف السياسية اللبنانية، علمًاً أن هذه الأخيرة لم تتغير منذ الحرب اللبنانية، إذ ما يزال الأقطاب نفسهم يسيطرون على المشهدية السياسية. ما قلب المعادلة وغير أسس اللعبة هو التحالفات بين هذه القوى وخصوصاً تلك التي نشأت في أعقاب تحرير الأرض وخروج الجيشين الإسرائيلي والصوري من لبنان. إن الانقسام السياسي الذي رسم معالله نشوء قوى ١٤ آذار المعارضة لسوريا والتي تضم مكونات سنية ودرزية ومسيحية، وقوى ٨ آذار الموالية لسوريا والتي تتألف من الأحزاب الشيعية إضافة إلى حزب المردة الذي يترأسه الزعيم الماروني سليمان فرنجية وبعض الأحزاب العقائدية كالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، لم يعد موجوداً. فالثنائية السياسية التي ميزت الحياة السياسية في لبنان منذ أن بدأت مطلع القرن الماضي (الكتلة الدستورية/ الكتلة الوطنية، الحلف الثلاثي/النهج الشهابي، الجبهة اللبنانية/الحركة الوطنية) احتفت من المشهد السياسي اللبناني ما بعد اتفاق الطائف. من جهة أخرى، حافظت الزعامة التقليدية المؤلفة من عصبة الوجاهات والعائلات على وجودها في بعض المناطق، وغالباً ما تتشابك الانتتماءات الحزبية مع النسب العائلي كما هو الحال بالنسبة إلى آل الجميل وآل جبلات وآل فرنجية أو اليوم آل الحريري وبشكل أقل آل كرامي وآل إرسلان وآل سلام الذين لم يتظموا ضمن هيكلية حزبية توسم لها عقيدة معينة. هذه الانتتماءات، من عائلية وحزبية، لها اليوم ثقلها في الحسابات والتركيبيات الانتخابية. ولكن منذ الاحتلال السوري للبنان وهيمنة دمشق على مقاليد الحكم فيه، غلب منطق الاصطفافات الإقليمية على منطق الانتتماءات أكانت عقائدية أو محلية أو عائلية. وبالفعل، باتت الحياة السياسية اللبنانية ترتكز اليوم على محاور إقليمية، وأصبح التمييز بين ٨ آذار و ١٤ آذار ضبابياً إذ انزلق ليعكس مسار النزاع الإقليمي. لم يعرف لبنان يوماً، أقله منذ انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٠، هواناً وتعيناً رمزاً كالذي يشهده اليوم، والمتجسد من جهة بالإهانة التي تعرض لها رئيس مجلس الوزراء الموالى للرياض، ومن جهة أخرى وصاية طهران على الدولة اللبنانية.

ما يطغى اليوم هو هذه الاصطفافات الإقليمية، وهي من ستحدد التحالفات التي ستشهد لها الانتخابات المقبلة. وإنما، كيف نفهم تحالف القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع مع التيار الوطني الحر لميشال عون وصهره جبران باسيل الذي تربطه مذكرة تفاهم مع حزب الله، وهي المعادية للمحور الإيراني - السوري والقرية من السعودية؟. في بعض المناطق حيث المسيحيون هم أقلية، سيأتي مرشحوهم من أحزاب علمانية لاطائفية ولكن سيضطرون للانضمام إلى لوائح حزب الله لضمان فوزهم. ومن الممكن في هذه الحال إعطاء ذريعة العداء لإسرائيل لتفسيير المنطق وراء خيار التحالف الانتخابي هذا.

ومع ذلك، كيما جاءت التحالفات السياسية الانتخابية، سواء تم الالتزام بها أو لم يتم وفقاً لما ستحده الظروف أو الدوائر الانتخابية، ستبقى النخبة السياسية المسماة بمقاييس السلطة التي ستنتجها الانتخابات تدور حول خمسة تشكيلات حزبية هي التي تتالف منها حكومة الرئيس سعد الحريري الحالية، والتي تهدف إلى ضمان استمرارية التوازن الذي تقوم عليه السلطة اللبنانية اليوم الذي على الرغم من هشاشته، أظهر مرونة في مواجهة الأزمات.

ستحشد حركة أمل الصوت الشيعي الشعبي وتبعي اتباعها حول رئيسها ذي الشخصية الكارزماتية الذي عرف كيف يوظف الزبانية السياسية ليجذب إليه مواليه، خصوصاً عبر التوظيف في القطاع العام.

أما التيار الوطني الحر، فهو يجمع حول زعيمه الكارزماتي، ميشال عون، قاعدة من المسيحيين يتمون بأغلبهم إلى الطبقة المتوسطة المحرومة. اعتمد عون في حشد هؤلاء على خطاب سياسي محوره استعادة كرامة المسيحيين وشدد أزرهم عبر تحالفات التيار الجديد وإحياء دورهم تحت مظلته، وهي مبادئ تكرست في ما أطلق عليه مسمى ”الرئيس القوي“.

بالنسبة إلى حزب الله، كان ليريح لقب الحزب المسيطر لو كان النظام المعتمد هو نظام برلماني ديمقراطي بمعناه المتعارف عليه. يتمتع الحزب بقاعدة صلبة من المناصرين يلتقطون

حول عقيدة ترتكز على الدين والشهادة في أن واحد، وعقوله تاليًا أن يعتمد على انضباطهم التام ولائهم المطلق إلى شخص أمينه العام. إن حزب الله يتتفوق دون منازع على سائر الأحزاب ولديه استراتيجية وأجندة تتخطى الحدود اللبنانية.

من جانبه، استطاع حزب القوات اللبنانية حجز مكان نفسه على الخارطة السياسية اللبنانية عبر انضمامه إلى حركة ١٤ آذار. إن براعة كوادره واعتماد خطاب سياسي يقوم على مبدأ الدفاع عن الوجود المسيحي، يجعلها منه حزباً يتمتع بقوة كبيرة للحشد الأيديولوجي، إضافة إلى أن مناصريه يتلقون حول زعيم يدينون له بالولاء المطلق.

أما تيار المستقبل، فقلقه كبير من ثقل زعيمه السنّي سعد الحريري. على الرغم من تعدد توجهاتها وتشتّتها، حافظت السنّية السياسية في لبنان على قدرة استقطاب وحشد لا يمكن الاستهانة بها. إذا كان سعد الحريري هو القطب البارز على خريطةها، فهذا لا ينفي وجود مجموعة من الزعماء السنّة لهم دورهم كرؤساء السنّية (في صيدا) ونواب ميقاتي ومحمد الصفدي أو عمر كرامي (في الشمال) ونظام سلام ورؤساء مخزومي (في بيروت). شهدت العقود الماضية تحولاً في الزعامة السنّية لجهة تسلق شخصيات لسلم زعامة الطائفةقادمة من عالم المال ومتربعة على ثروات طائلة. بعد مقتل الرئيس رفيق الحريري، لم يتمكن أي زعيم سنّي آخر من فرض نفسه على الصعيد الوطني مع وجود سعد الحريري الطاغي. في الوقت عينه، اضطربت علاقات القوى السنّية المحلية مع المحيط السنّي الإقليمي، فاختلت مع سوريا إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتوترت مع السعودية بعد حادثة احتجاز الرئيس سعد الحريري الأخيرة، إضافة إلى أن حزب الله احتكر منذ وقت طويل الحشد حول القضية الفلسطينية التي كانت سابقاً ملعاً للقوى السنّية في لبنان.

في بلد يقوم على التعددية الطائفية، يستحيل أن يتم إقصاء أي من المكونات إقصاءً دائمًا عن العملية السياسية. ومع الاعتراف باستثنائية قوة بعض الأطراف على التأثير في المشهد السياسي، لا يمكننا في هذا المجال تجاهل سلطة وليد جنبلاط داخل الطائفة الدرزية من جهة، ولا دوره على الصعيد الوطني من جهة أخرى. رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي له وزن كبير في العملية الانتخابية، وفي حين أن هدفه الأساس يبقى الحافظة

على استقرار منطقة الشوف، فإن ذلك لا يمنعه بالضرورة من السعي إلى إحراز موقع على صعيد الوطن ككل. وبالنطاق نفسه، ثمة مجموعة من الزعامات المختلفة المارونية والأرثوذكسية والكاثوليكية والأرمنية في كل من بيروت و Zahlé والكورنة وجزين والمن، تتمتع أيضاً بـ بُقل في ميزان القوى السياسية. وفي هذا السياق، تفرد حزب الكتائب في موقفه عندما رفض المشاركة في اللعبة السياسية وصب اهتمامه على مناصرة قضايا المجتمع المدني والدفاع عنها، مطلقاً بذلك مقاربة جديدة للحياة السياسية في لبنان تستحق التبصر بها بالتزامن مع تصاعد نفوذ مجتمع مدنى ضاق ذرعاً بالإهمال وسوء الإدارة.

ومع ذلك، أفرز هذا المشهد عن دائرة محكمة للسلطة تدور حول الأحزاب الوطنية الشعبوية كحركة أمل والتيار الوطني الحر أو تلك الأحزاب العقائدية كحزب الله والقوات اللبنانية، يحافظ تحالفها غير المألف بطريقة أو بأخرى على ثبات السفينة اللبنانية. هذه الأحزاب هي الجهات الفاعلة الرئيسية في العمل السياسي المستفيده الأكبر منه. ما يشدّ من تعاضد هذه الأحزاب الأربع التي تستقطب الحياة السياسية في لبنان، والتي يجب أن يضاف إليها قطب درزي وآخر سني هو تيار المستقبل الذي بالرغم من ضعفه ما يزال يشارك في عملية إدارة البلاد، ما يشدّ من تعاضدها هو ميثاق من التحالفات يقوم في آن واحد على شبكة من اقتسام النفوذ وتوزيع الأدوار والمكاسب الاقتصادية، بما ينسينا نظرية لبنان السلمي التوافقي، الإبنة المدللة للعلم السياسي في لبنان. لسنا اليوم أمام ميثاق طائفي مع برنامج انتخابي وأهداف سياسية محددة، بل أمام تعددية هرمية استئصالية ( تستأصل وتقاسم السلطة والثروات) وهي المعنية الأولى بهذه الانتخابات إذ أنها تهدف في خلاها إلى تعزيز الوضع الراهن وثبتت موازين القوى الموجودة. إن السعي إلى تحقيق مصالح خاصة يزيد من الصورة خطورة الحالة والبيئة الإقليمية المهدّدة، ولكن ليس لدى جميع الأطراف. من المؤكد أن الرابع الرئيس من هذه الانتخابات هو حزب الله الذي وبغض النظر عن النتائج وعدد النواب الذي سيتمكن من إياضهم إلى القبة البرلمانية، واصل سعيه لتحقيق أهدافه الأمنية والعسكرية في لبنان وفي المنطقة مع نجاحه في المحافظة على التوازنات الداخلية اللبنانية والاستعداد للمواجهة الإقليمية الكبيرة المرتقبة.

إن الانتخابات العامة ضرورية لكل بلد بهدف انتظام الحياة الديمقراطية وإجراؤها واجب كما قبول نتائجها، حتى في الديمقراطية التي تتعرض أحياناً لكسوف كما هي حال لبنان، حيث بات إجراء الانتخابات متقطعاً ومتقلباً. وعلى الرغم من أن المواطن هو الناخب الأول، لن تكون له الكلمة الأخيرة. قد لا تؤدي الانتخابات في أحياناً إلى التغيير المنشود وقد تضفي في أحياناً أخرى وللأسف الشرعية لموازين القوى القائمة وتفرض الاعتراف بمكاسب تحققت بحكم الأمر الواقع. ويمكن لها أيضاً أن تعكس صدى اهتماء نظام سياسي ومعاناة الشعوب وضرورة السير نحو الديمقراطية.

جوزيف مايلا هو أستاذ العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية والوساطة الدولية في المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية (ESSEC) في باريس. شغل سابقاً منصب رئيس الجامعة الكاثوليكية في باريس.